البناء
السنة السادسة / الثلاثاء / 14 نيسان 2015 / العدد 1756
Sixth year / Tuesday / 14 April 2015 / Issue No. 1756

مدارات

علاقات لا بدّ منها...

■ خضر سعادة خرّوبي

تكتسب زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى طهران أهمية لافتة، في أعقاب «اتفاق الإطار» الذي جرى التوصل إليه بين إيران والمجموعة السداسية الدولية، كما أنها الزيارة الأولى له، بصفته رئيساً لتركيا إلى طهران. لا شكّ في أنّ ملفات المنطقة الساخنة من اليمن إلى سورية حضرت على مائدة اللقاءات التي جمعت الرئيس أردوغان بالمرشد الأعلى السيد علي خامنئي والرئيس حسن روحاني، وإن كانت الاتهامات الضمنية المتبادلة بين الطرفين في خصوص تلك الملفات تبقى أقوى من عبارات «المجاملة الدبلوماسية».

أبعد من هذه المجاملات، تتكلم الحاجات والمصالح المشتركة الاقتصادية بصوت عال عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الإيرانية ـ التركية التي غالباً ما يتم وصفها بـ«الزئبقية»، لجهة ما تتسم به من رسم دقيق لتوازنات وحدود تباينات يتقاطع فيها السياسي مع المذهبي والقومي والتاريخي. المفارقة أنّ المبادئ الأربعة الأساسية لسياسة أنقرة إزاء الشرق الأوسط التي تحدث عنها رئيس الحكومة التركية أحمد داوود أوغلو في كتابه القيّم والشهير بعنوان «العمق الاستراتيجي» (وهي: ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع، وتغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة، والحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدّد في إطار تأكيد التعايش الثقافي والتعددية) لم يتبق منها سوى ذلك المتعلق بتعزيز الروابط الاقتصادية بين دول المنطقة في سياسة حكومة «العدالة والتنمية» الخارجية.

خلال زيارته العاصمة الإيرانية، نطق الرئيس التركي عن هوى «إنساني» غير مذهبي. للوهلة الأولى، لا يبدو خلاف أردوغان مع الإيرانيين أوسع منه مع السيسي، بعد تصريحات حول شروطه الصعبة للمصالحة مع النظام المصري الحالي، فيما لا تبدو «المسافة السياسية» من أنقرة إلى الرياض أقصر منها إلى طهران، لا سيما أنّ الطرفين التركي والإيراني تعاونا أو نسقا في «تركيب» مشهد سياسي بأكبر قدر ممكن من التفاهم، وأقل قدر ممكن من الخسائر هناك. كما لا يمكن إنكار ما تلعبه «أنابيب الغاز» و«سوق العملة» من عناوين اقتصادية يمكن إدراجها كمصلحة مشتركة بينهما. وقد يكون أقصى ما تتمخض عنه زيارة أردوغان لطهران على صعيد القضايا الخلافية المزمنة بين إيران وتركيا، هو ترسيم لحدود الصراع على أسس تغلب فيها الحسابات السياسية على تلك «الدينية»، وفي الأمر إفادة للجانبين، وخصوصاً لتركيا التي تخشى أن تصل الحال في مقصّ المذهبة الذي ينتشر كأمر واقع في أرجاء المنطقة إلى أراضيها، حيث التنوع الإثني والطائفي.

وفقاً لمراقبين، لا يمنع ذلك من الحديث عن أدوار إقليمية تركية وغير تركية تعزف في أكثر من مكان ومناسبة على وتر «العصبية الدينية»، ويمثل سلوك نظام «العدالة والتنمية» في سورية ومشاركته في دعم ما يسمى «التحالف العربي» بقيادة السعودية، على الصورة والسياق التي تشكل فيها الأخير، مثالاً يمكن أن نسوقه على دور كهذا. وعلى رغم ذلك، فإنّ ما يعنيه اليمن بالنسبة إلى المملكة، قد لا يمثل بالضرورة ما يعنيه لمصر، وقد تختلف حسابات البلدين، في شأنه، عن حسابات أنقرة التي لا تزال أولويتها في جوارها القريب سواء في سورية أو العراق. ولكن من الواضح أنّ هذه الأطراف تحاول، على ما يبدو، تجنب «خطيئتها السورية» على أرض اليمن، والتسابق على «مغانم السباق المسلح» قبل الأوان. من هنا، يحضر هدف آني مشترك لهؤلاء بحيث يجمعون على إسقاط ما يعتبرونه «تمرداً حوثياً»، في حين يغيب الحديث عن «اليمن المستقبل» تفادياً للوقوع في جدل خذل أحلامهم المقترحة لـ« سورية المستقبل»، مع العلم أنّ هناك من يستبعد إمكانية دخول تركيا على خط الوساطة في أزمة اليمن حيث سبق أن اتهم أردوغان نفسه إيران بمحاولة الهيمنة على ذلك البلد، إلا أنه من غير المستبعد أن يكون الطرفان قد ناقشا طبيعة الحلول المقترحة لأزمات المنطقة في ضوء الاتفاق بين الإيرانيين والمجتمع الدولي في لوزان، وما قد يتيحه من دور إيراني مفترض في حلّ تلك الأزمات. ومن المرجّح، أن تصبّ وجهة النظر الإيرانية حول تخريج حلول سياسية «بالجملة» في الشرق الأوسط، لا «بالمفرق». ووفقاً لوجهة النظر هذه، فإنّ ما يقبل به في اليمن، يجب أن يقبل به في سورية مثلاً، والعكس. فلا يمكن أن يكون الحل «سياسياً» في اليمن، وعسكرياً في مكان آخر. ولا يمكن الحديث عن مفهوم «الشرعية» في اليمن أو في مكان آخر وحمايته، والانقلاب عليه في مكان آخر.

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقد بين الرئيسين الإيراني والتركي خلال زيارة الأخير طهران، شدّد الرئيس روحاني على أهمية التوحّد والأخوة على مستوى شعوب المنطقة، بينما أعاد الرئيس التركي الكلام عن أهمية مكافحة الإرهاب، مؤكداً ضرورة التوصل إلى حلّ شامل لأزمات العراق وسورية واليمن.

نهاية القول إنّ كثيرين يصفون سياسة أردوغان الإقليمية بـ«الانتهازية الفظة» أكثر من كونها «براغماتية عاقلة»، في ضوء لعبه على التناقضات بين إيران وخصومها في المنطقة، إلا أنّ العلاقات التركية ـ الإيرانية تبقى نموذجاً فريداً من العلاقات التي تتعايش فيها الاختلافات والتباينات مع مقتضيات مصلحية تجعل من هذه العلاقات، في زمن الشحن الطائفي والمذهبي المقيت المتفلت في المنطقة، حاجة لا بدّ منها.

هيكل: «عاصفة الحزم» سببها انتقال السلطة في المملكة وحجازي يرى أن العقليات الإرهابية خلفيتها دول الوهابية

واصلت شخصيات مصرية معروفة هجومها على دول خليجية وعلى المدرسة «الوهابية» في ظاهرة تتكرر منذ فترة بوسائل الإعلام المصرية على رغم التحالف المعلن بين الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ودول الخليج.

فقد اعتبر الكاتب الصحافي المصري المعروف محمد حسنين هيكل، خلال مقابلة على قناة «سي بي سي» أن «قرار السعودية قيادة عملية عاصفة الحزم يعود لأمور تتعلق بانتقال السلطة في المملكة للملك سلمان، والجيل الشاب الجديد وليس بالوضع في اليمن»، مشيراً الى أن «هذه الحرب خطأ تاريخي».

وحمّل الشاعر المعروف أحمد عبد المعطي حجازي، لما وصفها بـ«دول النفط الوهابية» مسؤولية هجمات سيناء الأحد الفائت.

وجاءت تصريحات حجازي لـ«بوابة الأهرام» المصرية الرسمية، وقد قال فيها إن ما تشهده مصر من عمليات إرهابية تستهدف الأمن الوطني «ما هو إلا ثمرة للفساد السياسي والثقافي والعام طيلة العقود الستة الماضية، خصوصاً ما حدث بعد هزيمه يونيو 67.»

واعتبر حجازي أن تلك الهزيمة «فتحت المجال أمام الإخوان المسلمين لكي يقدموا أنفسهم باعتبارهم ضحايا النظام الذي أوقع مصر في هذه الهزيمة فاحترفوا اللعب بالدين» على حد قوله.

وأضاف الشاعر المصري المعروف تعليقاً على الهجمات الدموية في سيناء: «العقليات الإرهابية التي تحترف التدمير والخراب آتية من خلفيات بعض دول النفط الوهابية التي تبيح الدماء بدعوى الخلافة الإسلامية الفاشستية»، مضيفاً: «علينا أن نواجههم بالفكر والثقافة لتفتيت عقولهم المتحجرة التي تسعى إلى التخريب والدمار.»

السياسة السعودية تهتز بعد تلقيها صفعتين من باكستان وتركيا

بشرى الفروي

لم يجاف سعود الفيصل الحقيقة عندما شبه حالته الصحية: «بحال الأمة العربية». فيبدو أن السياسة المهتزّة والمهترئة السعودية، قد بدأت بالترنح بعد فشلها بتحقيق أهدافها في الحرب على الشعب اليمني، فلم تنفع سياسة الأرض المحروقة والحصار (على الطريقة الإسرائيلية) في إيقاف تقدم الحوثيين نحو باب المندب وعدن بدعم من الجيش اليمني. بل أصبحت السعودية تحسب ألف حساب لدخول اليمن برياً وبخاصة بعد خسارتها موقع المنارة الحدودي ومقتل عدد من جنودها وضباطها.

هذا الترنّح والتخبط بدا واضحاً في تصريحات وزير خارجية آل سعود عند لقائه نظيره الفرنسي لوران فابيوس، إذ أكد الفيصل أن الحرب هدفها «مكافحة الإرهاب» بحسب وصفه. لكن الوقائع الميدانية تؤكد أن غارات التحالف كان هدفها الأساسي دعم تنظيم القاعدة ومنع الحوثيين من التقدم والانتصار عليه وهذا بدا واضحاً في الغارات الأخيرة على محافظة شبوة.

التحالف الهش الذي أنشأته السعودية بدأ بالتفكك بعد التزام باكستان بالحياد تجاه الحرب في اليمن. إذ رفض البرلمان الباكستاني طلباً للسعودية بإرسال قوات وطائرات وسفن للمشاركة في حربها على اليمن. وقال البرلماني المعارض غلام أحمد بيلور في البرلمان: «إذا تدخلنا في اليمن سيندلع حريق كبير في بلادنا من جديد... فجيشنا ليس جيشاً للإيجار».

موقف باكستان يأتي على خلفية زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف حثّ فيها باكستان على دعم الحوار في اليمن بدلاً من إرسال قوات عسكرية.

لم تتمكن السعودية من أن تخفي دهشتها وقلقها من هذا الموقف، فأوفدت على وجه السرعة وزير الشؤون الدينية السعودي ليتبين ما سبب هذا التغيير المفاجئ. فالسعودية كانت على مدار الأسابيع الثلاثة الماضية تتغنى بشعر جارتها باكستان وقوتها العسكرية، بل وقدرتها النووية على مواجهة النفوذ الإيراني.

دول تحالف «غزوة سلمان» ردّت على موقف باكستان بتصريح للوزير الإمارتي أنور قرقاش: «بأن الموقف الباكستاني سيكون له ثمن باهض وله تداعيات خطيرة وهو موقف غير متوقع».

لكن الكبرياء الباكستاني عاجله بتصريح من وزير الداخلية شاودري نيسار بقوله إن كلام الإماراتي: « لا يدعو للسخرية فقط، بل يثير التساؤل أيضاً حول جدوى تهديد وزير إماراتي لإسلام آباد وهو انتهاك لكل المعايير الدبلوماسية المتعارف عليها والمبادئ التي تقوم عليها العلاقات الدولية».

لم يكن موقف تركيا أفضل حالاً بالنسبة لآل سعود وبخاصة بعد زيارة أردوغان لإيران واستجدائها لدور تلعبه في المنطقة.

فهذا وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو يصرح أن بلاده بصدد البحث عن حل سياسي في اليمن ويطالب بإرسال مساعدات إنسانية للشعب اليمني، ويؤيد رغبة بلاده في البدء بمفاوضات تفضي إلى نتائج مع دول الخليج وبخاصة بعد تطابق وجهات نظر تركيا مع إيران في هذه القضايا.

وفي السياق نفسه، أعلنت السفارة الباكستانية في أنقرة أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بحث أزمة اليمن مع رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف في اتصال هاتفي السبت بعد يوم من إجراء محادثات مماثلة مع العاهل السعودي وأمير قطر.

عيون السعودية تتجه الآن نحو مصر بعد أن خذلها موقف تركيا وباكستان. فمصر هي الرهان السعودي الأخير وآخر أوراقها.

فما قدمته السعودية من هبات كان للهيمنة على القرار السياسي المصري ولجرّ الجيش المصري لتدخل برّي في اليمن. لكن صورة التجارب السابقة المؤلمة للجيش المصري في اليمن لا تزال حاضرة في ذاكرة المصريين.

ما يقوم به السيسي في توريط مصر بحرب عبثية بدل التركيز على محاربة الإرهاب في سيناء وردّ كرامة المصريين التي سفكها «داعش» في ليبيا، سيعرض مكانة مصر في العالم العربي لمزيد من التراجع ويحرف بوصلتها عن القضايا الأساسية ويضعف علاقاتها مع الدول الفاعلة في المنطقة كإيران وروسيا. و ستكون السبب في خسارتها كشريك عاقل ووازن في حل قضايا المنطقة على أساس احترام سيادة الدول ومكافحة الإرهاب ودعم الشعب العربي في تقرير مصيره.

مصر: تواصل الحرب بين مؤسسات الدولة والإسلاميين

القاهرة ـ فارس رياض الجيرودي

يعيداً من الساحات التي تركز عليها وسائل الإعلام العربية جلّ اهتمامها من سورية والعراق إلى اليمن، تتواصل في مصر حرب ذات وتيرة منخفضة اندلعت عقب الإطاحة بالرئيس المصري المخلوع محمد مرسي، بين مؤسسات الدولة المصرية والتنظيمات الإسلامية في البلاد، إذ كانت آخر حلقات تلك الحرب اقتحام جديد لقسم ثالث العريش بسيارة انتحاري مفخخة، ما أدى إلى سقوط العشرات من أفراد الأمن والجيش المصريين بين قتيل وجريح، ويأتي التفجير الانتحاري بعد مقتل ضابط مع 5 جنود من الجيش المصري، وإصابة 3 آخرين الأحد، في انفجار عبوة ناسفة في مدرعة بالشيخ زويد شمال سيناء.

وقال مصدر أمني مصري إنه تم زرع العبوة في منطقة الخروبة بالشيخ زويد مستهدفة قوات الأمن، لتنفجر في المدرعة التي كانت تحمل الجنود.

التصعيد في سيناء جاء عقب قرار محكمة جنايات الجيزة في جلستها المنعقدة السبت، وبإجماع آراء أعضاء هيئة المحكمة، بمعاقبة 14 متهماً من قيادات وعناصر تنظيم الإخوان وعلى رأسهم مرشد التنظيم محمد بديع، بالإعدام شنقاً، من بينهم اثنان غيابياً و12 متهماً محبوساً احتياطياً على ذمة القضية المعروفة باسم «غرفة عمليات رابعة»، وهي القضية المتعلقة بالاعتصام الشهير الذي نظمته الجماعة المحظورة في ميدان رابعة في القاهرة احتجاجاً على الإطاحة بالرئيس السابق مرسي .

وتضمن الحكم معاقبة بقية المتهمين في القضية، وعددهم 37 متهماً، بالسجن المؤبد لمدة 25 سنة لكل منهم، عما نسب إليهم بتحقيقات النيابة العامة، وذلك في القضية المعروفة إعلاميا بـ «غرفة عمليات رابعة» والتي حملت اتهامات لهم بإعداد مخطط إرهابي يقوم على حرق وتدمير منشآت الدولة والمصالح الحكومية والمرافق والمؤسسات العامة، وفي مقدمها المقار الشرطية، ودور عبادة المواطنين المسيحيين، ومحاولة اختطاف عدد من رموز الدولة وقياداتها.

يأتي هذا التطور بعد ساعات من قتل إرهابيي فرع «داعش» المصري جندياً مصرياً في شبه جزيرة سيناء، كانوا قد اختطفوه قبل أيام في عملية، قتل فيها أيضاً 16 جندياً آخر.

وبث التنظيم شريطاً مصوراً في الإنترنت يظهر مقتل الجندي، وشخصاً آخر. كما أظهر التسجيل أحد قادة «داعش» المطلوبين للسلطات المصرية أمام دبابة استولى عليها مسلحو «داعش».

في غضون ذلك، أفاد مصدر أمني مصري، بانفجار عبوة ناسفة كانت مزروعة في محيط مقر للشرطة، في حين تمكن رجال الأمن من إبطال مفعول أخرى، السبت الماضي.

وأوضح المصدر أن الانفجار وقع في محافظة البحيرة، شمال مصر، حيث انفجرت القنبلة الأولى، ما أدى إلى تحطم 3 سيارات، من دون وقوع خسائر بشرية.

وعقب الحادثة، تمكن خبراء المفرقعات من إبطال عبوة ناسفة ثانية كانت مزروعة قرب قسم شرطة «إيتاي البارود» في المحافظة.

وفي السياق ذاته، كشف تنظيم أجناد مصر الإرهابي، عن تنصيب قائد جديد للتنظيم، بعد اعترافه بمقتل قائده همام عطية، وأعلن التنظيم، في بيان منشور على المواقع الجهادية، أن مجلس شورى أجناد مصر اجتمع على تنصيب القائد عزالدين المصري، خلفاً للشيخ مجدالدين المصري.

وأوضح البيان أن قائد التنظيم المدعو همام عطية (مجدالدين المصري) شارك في قتل عدد من رجال الجيش والشرطة المصريين، وأن أول رد من التنظيم على مقتل قائده كان يوم 5 نيسان، بزرع عبوة ناسفة لتجمع للشرطة المصرية فوق جسر 15 مايو بالمهندسين، ما أدى إلى مقتل مساعد ضابط وإصابة ضابط آخر، بحسب ادعاء بيان التنظيم الإرهابي.

وكانت وزارة الداخلية المصرية، قد أعلنت في وقت سابق، مقتل قائد تنظيم أجناد مصر، في بيان رسمي للوزارة، تضمن أن معلومات وردت لقطاع الأمن الوطني المصري، حول اتخاذ الإرهابي الهارب همام محمد أحمد علي عطية، من إحدى الشقق السكنية بمنطقة الطوابق بالهرم، بمحافظة الجيزة وكراً للاختباء به، والتخطيط والإعداد لتنفيذ مخططاته العدائية.

واستهدفت قوات الأمن المصرية الوكر الذي دلت عليه التحريات، حيث اشتبكت مع «همام» بالأسلحة النارية في عمارة سكنية في فيصل، ما أدى إلى مصرعه برصاص قوات الشرطة المصرية.

بوتين يلتقي عباس ويشيد بالتطور المستدام للعلاقات بين فلسطين وروسيا

أشاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمساهمة نظيره الفلسطيني محمود عباس في الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط.

وقال بوتين في بداية لقاء عقده مع عباس أمس بمقره في نوفو- أوغاريفو بضواحي موسكو: «مرت 10 سنوات على انتخابكم رئيساً لفلسطين. إنكم قمتم خلال هذه الفترة بعمل هائل من أجل تعزيز الاستقرار السياسي الداخلي والاقتصادي. وكانت السنوات الماضية صعبة جداً، لكن يسرني أن أشير إلى التطور المستدام للعلاقات بين فلسطين وروسيا خلال هذه السنوات».

وذكر الرئيس الروسي أن الوضع في المنطقة ازداد تعقيداً مؤخراً. وشدد على الأهمية التي تكتسبها مشاوراته مع الرئيس عباس حول مجمل قضايا المنطقة، وبالدرجة الأولى المسار «الإسرائيلي» – الفلسطيني. وتابع أنه يأمل في تناول الأوضاع في سورية والعراق واليمن خلال محادثاته مع الرئيس الفلسطيني.

بدوره، قيم عباس عالياً الدور الذي تلعبه روسيا في عملية التسوية الشرق أوسطية، مشدداً على أهمية المشاورات الثنائية.

وذكر بأن القضية الأكثر إلحاحاً بالنسبة لفلسطين تتعلق باستمرار النشاط الاستيطاني «الإسرائيلي»، معيداً إلى الأذهان أن هذا النشاط دفع بالسلطة الفلسطينية للتوجه إلى الأمم المتحدة. وردت «إسرائيل» على هذه الخطوة بتجميد تحويل الضرائب الفلسطينية للسلطة.

ودعا عباس نظيره الروسي إلى زيارة مدينة بيت لحم بالضفة الغربية، حيث من المقرر أن يفتتح قريباً مركز ثقافي روسي.

وكان عباس التقى رئيس الوزراء الروسي دميتري مدفيديف، كما التقى البطريرك كيريل بطريرك موسكو وسائر روسيا.

ووصل رئيس السلطة الفلسطينية إلى موسكو أول من أمس في زيارة رسمية يلتقي خلالها بعدد من المسؤولين الروس، كما سيلقي عباس كلمة في جامعة الصداقة بين الشعوب، ومن المقرر أن يوقع الجانبان في اختتام الزيارة عدداً من الاتفاقات.

... السيسي إلى أين؟

ناديا شحادة

مصر الدولة الكبيرة والمؤثرة عربياً وإقليمياً والتي تنتمي لشمال أفريقيا وهي تقع على الحد الفاصل بين الدول العربية الآسيوية والأفريقية، وما يجري في مصر من أحداث وتوجهاتها السياسية سيؤثر وينعكس على القضايا العربية كافة، فبعد سقوط حكم الإخوان المسلمين إثر تظاهرة 30 حزيران 2013 حيث طالب المتظاهرون برحيل الرئيس محمد مرسي، ويرى المراقبون أن صمود سورية بقيادة الرئيس بشار الأسد كان السبب الأول لسقوط المشروع الإخواني في المنطقة ، وفي 3 حزيران 2013 أعلن الفريق الأول عبد الفتاح السيسي إنهاء حكم مرسي وليصل إلى رئاسة مصر في 8 حزيران 2014.

ويرى المراقب للشأن المصري أنه ساد الكثير من النقاش والجدال حول نظام الحكم الجديد وتوجهاته وتحالفاته المستقبلية في مصر بسبب تغير التحالفات في المنطقة والتي اتصفت بالتغييير المتواصل وبالتأكيد فإن مصر كما باقي دول المنطقة ليست بعيدة من هذه المتغيرات، ويؤكد المراقبون أن التهديد الأمني الأكبر لمصر كان يتمثل في المستنقع الليبي المليء بالفوضى والتيارات التكفيرية المسلحة، فأصبحت مصر تنظر إلى ليبيا على أنها خطر داهم يهدد مؤسسات وبنية الدولة المصرية بسبب سيطرة الجماعات الإسلامية على المشهد في ليبيا وبعد إعدام 21 قبطياً في 13 شباط 2015 وجد الرئيس السيسي نفسه في مواجهات أمنية حامية وسعى جاهداً لحسمها، فقام بتوجيه ضربات عسكرية على مواقع لتنظيم «داعش» في الأراضي الليبية في 16 شباط 2015 وطالب باستصدار قرار من الأمم المتحدة يمنح تفويضاً لتشكيل تحالف دولي للتدخل في ليبيا ولكن فشلت مساعي السيسي في استدراج الغرب لضرب ليبيا وواجه معارضة غربية خاصة من الولايات المتحدة التي شددت على ضرورة عدم الانحياز لأي طرف من الأطراف في الساحة الليبية وأكدت صحيفة «لوس أنجليس تايمز» الأميركية في 17 شباط 2015 أن جهود مصر لإقناع الدول الغربية بإنشاء تحالف واسع للتدخل عسكرياً في ليبيا مجدداً لم تكلل بالنجاح بسبب رغبة القاهرة في أن ينظر المجتمع الدولي إلى الإسلاميين جميعاً كما ينظر إلى تنظيم «داعش»، وهو ما لم يتقبله كثير من الدول الغربية إضافة إلى أن مصلحة الغرب أن يسعى إلى التوصل لمصالحة بليبيا وتشكيل حكومة وحدة وطنية بين القوى المتنافسة.

ويرى المراقبون أن بعد فشل السيسي في ليبيا التي بدأت تتجه نحو التسوية والحوار بين جميع الأطراف السياسية أي بين الحكومة الشرعية في طبرق وممثلي المنظمات الإسلامية المتمركزة في طرابلس للاتفاق على حكومة وحدة وطنية وإيقاف النزاع المسلح الذي عصف بالليبيين في مختلف المدن الليبية ما يدل على أنه ستتم مشاركة الإخوان المسلمين في الحكم بليبيا كم تمت مشاركتهم في تونس وقريباً ربما ستعلن مشاركتهم بالحكم في مصر حيث صرح قيادي بارز في الإخوان في 29 كانون الثاني 2014 لصحيفة «الحياة» بأن الجماعة لا تستبعد حصول وساطة قطرية تحض قادة الإخوان على التهدئة في مقابل فتح الأبواب أمام الإخون للعودة إلى المشهد السياسي.

ويؤكد المراقب للشأن المصري أن مصر الآن مرتبكة وتتجه نحو الفوضى بسبب السياسة الخارجية للسيسي وبناء تحالفته، فدخوله التحالف العربي ضد الحوثيين مع السعودية التي بذلت الكثير في سبيل الظفر بمصر باعتبارها الحليف الذي لاغنى عنه في ظروف الصراع الإقليمي، وفشل السعودية وتحالفها في اليمن في تحقيق أهداف وبالتالي فشل مصر ورئيسها السيسي الذي ربما يكون خسر علاقته بروسيا التي تطورت بشكل متسارع بعد تسلمه الحكم في مصر، ولكن بسبب الاختلاف في وجهات نظر دبلوماسية البلدين في كل من الشأن الليبي واليمني حيث تدعو روسيا إلى تسوية سياسية وإلى الحوار لحل الأزمة الليبية وهذا ما أكده لافروف في 10 آذار 2015 حيث قال ندعم الجهود الرامية إلى إحراز تقدم على صعيد المصالحة الوطنية في ليبيا، وكذلك دعوة روسيا ومساهمتها في تسوية سياسية في اليمن جاء ذلك على لسان نائب رئيس مجلس الاتحاد الروسي في 12 نيسان 2015، ويؤكد المراقبون أن خسارة الدور المصري في إيجاد حل سياسي للأزمة السورية ربما يكون من الأسباب التي تؤدي إلى الخلاف بين مصر وروسيا حيث كانت الأخيرة هي أعطت دوراً لمصر من أجل التوصل لحل سياسي في سورية، ولكن مصر ترددت ثم تمنعت لإرضاء السعودية، فبعد ما شهدنا من تطورات من أحداث في ساحات الدول العربية وبناء تحالفات جديدة بناء على هذه المتغيرات يبقى السؤال: مصر التي عاقبت مرسي على الفشل في سورية والتبعية لقطر، هل يمكن أن تتقبل من السيسي الفشل في اليمن والتبعية للسعودية؟

مخيم اليرموك والحسم العسكري

نيبال هنيدي

استماتت المجموعات المسلحة وحضرت مراراً لما يسمى «معركة دمشق» في إطار محاولاتها لتغيير المعادلات على الأرض التي يمسكها الجيش السوري جيداً، وفشلت هذه المحاولات تحت وطأة جاهزية واستعداد الجيش السوري لصد أي هجوم من هذا النوع وحماية العاصمة دمشق.

وكان مخيم اليرموك جنوب العاصمة أحد المحاور التي حاولت المجموعات الإرهابية استخدامه لدخولها عام 2012، ومنذ حوالى أسبوعين وفي الأول من هذا الشهر دخل مسلحو تنظيم «داعش» من جهة الحجر الأسود وبتسهيل من «جبهة النصرة»، وللمرة الأولى، إلى المخيم واستطاعوا السيطرة على قسم كبير منه، وذلك عقب سيطرة «النصرة» الإرهابية على معبر نصيب الحدودي مع الأردن.

القيادة السورية حرصت على التعاطي بقدر عال من المرونة مع مخيم اليرموك تاركة المجال للقوى الفلسطينية لتتخذ قرارها باستعادة المخيم ومنع أن يكون منصة لإطلاق النيران باتجاه الجيش العربي السوري والعاصمة دمشق، على رغم المحاولات العديدة التي قامت بها الحكومة السورية لتحييد المخيم من خلال مبادرات المصالحات والتي انهارت أمام هجمات المجموعات المسلحة، كما أن خصوصية مخيم اليرموك فرض طوال السنوات الماضية من الأزمة خصوصية التعامل العسكري معه.

فهل ما زالت الاحتمالات مفتوحة بأن يكون دخول «داعش» إلى المخيم مقدمة لدخول دمشق؟

معاناة الأهالي في المخيم اضطرتهم إلى النزوح وترك بيوتهم بسبب ممارسات المجموعات المسلحة، من اغتيالات بلغت خمس عشرة محاولة لاغتيال وجهاء في ملف المصالحة، إضافة إلى تطبيق هذه المجموعات ما يسمى «الحدود الشرعية» والتي أعدم من خلالها ثمانية وعشرون مدنياً منذ اقتحام المخيم، كما قامت منظمة التحرير الفلسطينية بإجلاء 400 عائلة من مخيم اليرموك بعد أسبوع تقريباً من اقتحامه بفتح معبر آمن من بيت سحم والبلدية، بحسب رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في دمشق، أنور عبد الهادي.

فهل هذا سيسهل التدخل العسكري للجيش السوري وحسم قضية المخيم؟

دخول تنظيم داعش الإرهابي المخيم لم يترك خياراً أمام الحكومة السورية والفصائل الفلسطينية سوى القيام بعملية عسكرية مشتركة واسعة يشارك فيها الجيش العربي السوري والفصائل الفلسطينية لطرد التنظيم وإعادة الأمن والاستقرار إلى المخيم.

وكان عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة أنور رجا أكد لـ«توب نيوز» أن قوى التحالف الفلسطيني تخوض معارك شرسة مع «داعش» في مخيم اليرموك، وباتت تسيطر على نحو 40 في المئة من المخيم، فيما يسيطر «داعش» في المقابل على 60 في المئة.

يبدو أن التسوية لم تعد ممكنة في ظل الظروف الراهنة في مخيم اليرموك، وآن لجميع القوى الفلسطينية أن تستخدم القوة من أجل تطهير مخيم اليرموك من تنظيم «داعش» والمتحالفين معه ودائماً بالتنسيق مع الدولة السورية.

«حماس» ترفض لجنة شكلتها «حكومة الوفاق»

رفضت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» التي تسيطر على قطاع غزة اليوم، لجنة شكلتها حكومة الوفاق الفلسطينية لحل ملف موظفي حكومتها المقالة السابقة.

وقال الناطق باسم الحركة سامي أبو زهري في بيان إن «تشكيل الحكومة للجنة القانونية والإدارية بشكل منفرد هو تنكر للتفاهمات الأخيرة التي نصت على ضرورة تشكيل هذه اللجنة بالتوافق». وأضاف أبو زهري: «كما يؤكد ذلك أن هذه الحكومة أصبحت مجرد أداة في يد (الرئيس الفلسطيني) محمود عباس لتكريس الانقسام وعقاب أهل غزة بسبب احتضانهم للمقاومة».

وأكد الناطق باسم «حماس» أن «كل النتائج التي تترتب على تشكيل اللجنة القانونية والإدارية باطلة وليس لها أدنى قيمة».

وقررت حكومة «الوفاق» قبل أسبوع تشكيل لجنة إدارية وقانونية لحل ملف موظفي حكومة «حماس» المقالة في قطاع غزة.